



ما ليس من لغة القرآن في باب منصوبات الأسماء نوري حسن حامد المسلاتي

ملخص البحث

الغرض من هذا البحث الوقوف على ما ليس من لغة القرآن الكريم لكي يترك، ويعرف ما التزمه الأسلوب الكريم فيقتفى وينسج على منواله؛ ذلك لأنه بضدها تتميز الأشياء، وثمره ذلك لا يكون الكاتب في حيرة من أمره بأن يتبع هذا الأسلوب أو ذاك، فلا يخطأ في كتابته، ولا يرد أسلوبه.

Abstract

The purpose of this research to find out what it is not the language of the Koran in order to leaves, and knows what I embrace decent method Afikty weaves be replicated, because it is opposite, ie dystopia characterized things, and the fruit that does not have the writer is confused that this method or that follow, there is no mistake in their writing, and given his style

Keywords	الكلمات المفتاحية
Style	الأسلوب
language	اللغة
writer	الكاتب
method	المنهج
mistake	الخطأ

مقدمة

أسلوب القرآن الكريم من حيث التركيب - كما لا يخفى - هو الأسلوب الأمثل لأن يُحتذى به وينظم على منواله وشاكلته، فكل أساليبه ضاربة في الفصاحة بجرانها، فهي في غاية الجودة سبكاً وبياناً، وبلغت الذروة روعةً وإتقاناً، ما جعل فصحاء العرب المناوئين لدعوة الإسلام - وهم أرباب البلاغة وفرسان الكلام - يفتقون متحيرين فيها، وعاجزين عن أن يأتوا بمثلها، فما استطاعوا أن يحاكيوا سورة منه، ولو كانت من أقصر سوره.

هذا، وإن لم يُحكم بفصاحة بعض القراءات أحياناً فليس لأن القرآن الكريم قد قصر عن المرتبة العليا في الأداء، حاشا وكلا، وإنما لأنه قد نزل بلغة كل حيٍّ من أحياء العرب¹، وليس كل العرب في الفصاحة والبيان سواء؛ فبعضهم لغته فصحي، وبعضهم لغته فصيحة، وبعضهم الآخر لغته صحيحة ليست بفصيحة ولا فصحي²، وأعني بالفصحي: ما وافق الشائع من كلام العرب والأقوى في القياس، وأعني بالفصيحة: ما وافق الشائع من كلام العرب والقياس، إلا أن هذا القياس ليس بالأقوى، وأعني بالصحيحة: ما وافق لغة ليست شائعة ولها من القياس ما يعاضدها³، والفصاحة تتطلب أموراً عديدة، وما يهمنها منها هنا: عدم المخالفة للمقاييس المعروفة في كلام الفصحاء الأقحاح، مثل: عدم رفع المفعول، ونصب الفاعل، ورفع المضاف إليه أو نصبه، وهذا الشرط متوافر في أسلوب القرآن الكريم بقراءاته العشرة الصحيحة، وكيف لا، والله عزّ شأنه يقول: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (192) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (194) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (195)﴾ [الشعراء: 192 - 195]؛ ولذلك إذا تكرر الأسلوب في القرآن العظيم على نهج معين ونمط واحد دون أن يتبدل فإن غيره - إذا جاء عمن يوثق بعربيته - يعد أقل منه فصاحةً وأضعف سبكاً، وهذا يعني أن الوقوف على الأسلوب القرآني فيه فائدة عظيمة لا تخفى، وهي: أن الكاتب أو الباحث حينما يكتب على وفقه يأمن من أن يُضعف أسلوبه أو يُوهي، فضلاً عن أن يُخطأ أو يُلحن؛ إذ كثيراً ما ترى كُتّاباً أو بُحاثاً يترددون في اختيار هذا الأسلوب أو ذاك خوف نقدهم والطعن عليهم؛ لسماعهم رأياً من هنا ورأياً من هناك بتخطئة هذا الأسلوب أو ذاك، وقد يكون ذلك الرأي صحيحاً، وربما لا يكون، ولو أنهم وقفوا على أسلوب كتاب الله - تعالى - المتفق على فصاحته لما كانت منهم تلك الحيرة وذلك التردد، ولا التفات إلى رأي بعض النحاة الطاعنين في كثير من الأساليب التي جاءت في القراءات القرآنية؛ لأنه رأي مبني على مرتكزات خاطئة، منها:

- 1 - زعم أن القراءات ليست بقرآن؛ لأنهم يرونها نُقلت نقل الأحاد، ولا يسلمون تواترها، سواء أكانت من السبعة أم من غيرها⁴، وقد قرر جمهور الأصوليين أن ما نُقل نُقل الأحاد لا يثبت به قرآن⁵، والصحيح من كلام المحققين أن القرآن يثبت - أيضاً - بالأحاد⁶.
- 2 - زعم أن حقيقة القراءات القرآنية تختلف عن حقيقة القرآن الكريم⁷، لذا بهيم إلى أن القرآن هو المعنى القائم في النفس المجرد من الصيغة، وأن القراءات هي هذه الألفاظ التي نتلفظ

ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص 96.

ينظر في تصنيف اللغة المقبولة هذه المستويات الثلاث: الخصائص (2/ 10).

ينظر: السابق (1/ 98 - 100، 119، 374)، و(2/ 12).

ينظر: شرح الكافية (2/ 261)، و(2/ 265)، و(2/ 336)، و: البرهان في علوم القرآن (1/ 318 - 319).

ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص 196، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (1/ 469)، والموسوعة القرآنية المتخصصة ص 318.

ينظر: النشر في القراءات العشر (1/ 13).

ينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 318).

بها، ومن ثم جعلوا الكلام قسمين: نفسياً ولفظياً⁸، وهذا سمح لهم أن يتجرؤوا على كثير من القراءات الصحيحة بالنقد والرد⁹.

3 - جعل القواعد التي صاغوها وفق استقرار ناقص¹⁰ معياراً لمعرفة الصواب من الخطأ في تركيب الكلام، وفرضوها على أسلوب القرآن الكريم وأسلوب الفصحاء من العرب الأقحاح الموثوقة عربيتهم والمرضية لغتهم.

ولما كان الأسلوب القرآني يمكن الوقوف عليه بتلاوة كتاب الله العزيز والتدبر فيه، وبمطالعة كتب القراءات المتواترة والصحيحة، فقد رأيت عوضاً عن الكتابة في الأساليب القرآنية أن أكتب سلسلة من الأبحاث في الأساليب التي دار الجدل في صوابها وموافقها الصحيح من الكلام مما ليست موجودة في القرآن، وقد ضمنت إليها الأساليب الصحيحة غير المتنازع فيها، تكميلاً للفائدة وتحصيلاً للمراد، وهو الوقوف على كل ما ليس من لغة القرآن الكريم، وأنه دون ما في القرآن العظيم فصاحة وقياساً، ويتحقق بذلك أمران:

الأول: أن ما لم أذكره في هذه السلسلة من أساليب هي أساليب قرآنية، فكما يقال: بضدها تتميز الأشياء.

والآخر: الاختصار، لأن الكتابة في الأساليب القرآنية والحديث عنها يحتاج إلى وقت طويل، كما لا يخفى¹¹.

وكنيت قد ابتدأت هذه السلسلة بتناول ما ليس من لغة القرآن في باب المرفوعات من الأسماء لأمرين اثنين:

الأول: أن الرفع لا يكون إلا فيما هو عمدة، بخلاف غيره، ولا شك أن العمدة أولى بالتقديم من الفضلة.

والآخر: أن الاسم أصل، والفعل فرع عنه، ومن ثم كان المصدر أصل المشتقات على مذهب نحاة البصرة، وهو المذهب المنصور¹².

وها أنا الآن أقدم للقارئ الكريم ثاني أبحاث السلسلة، وهو (ما ليس من لغة القرآن الكريم في باب منصوبات الأسماء)، وإنما رأيت التنبيه بهذا البحث قبل المجزوات لأن مقام المنصوبات مقدم عليها؛ ألا ترى أن بعض المنصوبات قد تقوم مقام ما هو عمدة، وتستأثر بهذه الرتبة دون المجزوات في حال وجودهما معا في نظام الجملة، كما هو المذهب الصحيح¹³.

وقد كان منهجي في البحث أن أحصر الأساليب النحوية من خلال شروح الألفية، وأقوم بعرضها على القراءات القرآنية العشر؛ لأنها القراءات التي اتفق المحققون على صحتها¹⁴، فما كان من تلك الأساليب ليس موجوداً في إحداها ذكرته، وإذا كان أسلوباً ما في قراءة ما يحتمل لغتين: إحداها فصيحة والأخرى صحيحة قدمت الفصيحة على الصحيحة، وأدعيت بناءً على هذا المسلك أن اللغة الصحيحة المحتملة ليست واردة في القرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم ينبغي أن يخرج على أفصح اللغات أو فصيحها ما كان إلى ذلك سبيلاً، وهذا المنهج الذي سلكته هو

ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (2/ 256 - 261).⁸

ينظر: الكشف (2/ 70).⁹

ينظر: الخصائص (1/ 386).¹⁰

وربما ذكرت ما هو من الأساليب الواردة في القرآن الكريم إذا تطلب الأمر؛ استيفاء المسألة.¹¹

ينظر: الكتاب (1/ 12).¹²

ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص 268.¹³

ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص 110، وحاشية العطار على شرح الجلال على جمع الجوامع (1/ 300).¹⁴

منهج سيبويه، قال ابن عطية في تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 4]: "ذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن الضمير في ﴿أَسْرُوا﴾ فاعل، وأن ﴿الَّذِينَ﴾ بدل منه، وقال - رحمه الله - : لغة (أكلوني البراغيث) ليست في القرآن" ¹⁵.

وقد كان منهجي فيه أيضاً أنه إذا كانت قراءة ما يفيد ظاهرها جواز استعمال أسلوب ليس بجائز ذكرتها وناقشتها، وأثبت أن ما قد يتوهم جوازه ليس من الأسلوب الكريم في شيء، وليس من منهجي ذكر الأسلوب المختلف فيه بين النحاة من الناحية القاعدية أو الإعرابية، إذا كان هذا الاختلاف لا يؤثر فيه من الناحية اللفظية، ولا يغير شيئاً في الصيغة التركيبية، مثال ذلك اختلافهم في صحة الرفع عطفاً على اسم (إن) قبل استكمال الخبر، فالبصريون يمنعون، والكوفيون يجيزونه على اختلاف بينهم، فمنهم من يطلق الجواز، وهو الكسائي، ومنهم من يقيده بكون اسم (إن) مبنياً، وهو الفراء، وكلاهما قد تمسك بقوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: 69]، ولم يُسلم البصريون لهم ذلك، وتأولوا الرفع في (الصابقون) على أنه مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره كذلك، والجملة الاسمية اعتراضية، لا محل لها من الإعراب ¹⁶، والله أسأل أن يوفق ويسدد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا به، عليه توكلت، وإليه أنيب.

التمهيد :

المنصوب في اللغة: المرفوع بعد إقامته، يقال: نصب العلم والباب، أي: أقامه ورفع ¹⁷، وأما في الاصطلاح فهو: ما اشتمل على علم المفعولية ¹⁸، والأصل في نصب الاسم أن يكون بفتحة، وينوب عنها الألف في الأسماء الستة، والكسرة في جمع المؤنث السالم، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والأسماء المنصوبة تنقسم على ضربين ¹⁹:

الأول، وهو العام الكثير : ما يذكر بعد استغناء الرفع بالمرفوع، وفي الكلام دليل عليه، وهذا الضرب ينقسم على قسمين: مفعول ومثبه بمفعول، والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه ومفعول له، ومفعول معه. والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم أو الاختصاص أو الإغراء أو التحذير هو مفعول به.

والمشبه بالمفعول ينقسم على قسمين:

1 - ما يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى، وهذا النوع ينقسم على ثلاثة أضرب:

أ - فمنه ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي، وهو صنفان يسميهما النحويون الحال ومميز الجملة.

ب - ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل، ويتصرف تصرفه، وليس بفعل في الحقيقة، فهو خبر الأفعال الناسخة.

المحرر الوجيز (4 / 74). ¹⁵

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (1 / 151). ¹⁶

ينظر: تاج العروس (4 / 271). ¹⁷

ينظر: الكافية في علم النحو ص 18، والتعريفات ص 231، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص 82. ¹⁸

ينظر: الأصول في النحو (1 / 159 - 306). ¹⁹

ج - ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف، وهو الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب.

2 - ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع، وهو المستثنى.

والضرب الآخر: ما يذكر لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما، ولولاهما لصلح أن يضاف إليه، وهذا أكثر ما يكون في التمييز الملفوظ.

وعليه، فقد رأيت جعل هذا البحث في ستة مباحث، على النحو الآتي:
الأول: المفاعيل.

والثاني: ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي.

والثالث: ما العامل فيه شيء على وزن الفعل، ويتصرف تصرفه، وليس بفعل في الحقيقة.

والرابع: ما العامل فيه حرف جامد، وهو الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب.

والخامس: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع، وهو المستثنى.

والسادس: التمييز الملفوظ.

المبحث الأول: المفاعيل

المفعول: ما انتصب بعد ذكر الفاعل²⁰، وإنما قلت: (ما انتصب)، ولم أقل: (كل اسم انتصب) كما في بعض الكتب ليدخل المفعول به إذا وقع جملة، والمفاعيل - كما سبق - خمسة، وهي تكون صريحة إذا خلت من حرف قبلها، وغير صريحة إذا كانت مسبقة بحرف، إلا المفعول المطلق فهو لا يكون إلا صريحا، وإلا المفعول معه فهو لا يكون إلا غير صريح، وكل عامل في المفعول به يعمل في غيره من المفاعيل، والعكس غير صريح²¹.

وبيان ما لم يرد في أسلوب القرآن الكريم من مسائل هذه المفاعيل كالاتي:

أولاً - المفعول المطلق:

قال في المفصل: "المفعول المطلق هو المصدر، سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل"²².

وحده "اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد"²³.

ينظر: الأصول في النحو (1/ 159)، والكليات ص 808.²⁰

ينظر: الكليات ص 808.²¹

المفصل في صنعة العربية ص 55.²²

اللمع في العربية ص 48.²³

ونُعت هذا المفعول بكونه مطلقاً "لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له"²⁴.

وقد ابتدأت الحديث عنه لأنه هو المفعول في الحقيقة²⁵، وهو على ثلاثة أحوال؛ فهو إما أن يكون مؤكداً لعامله، مثل: (أكرمت زيداً إكراماً)، وإما أن يكون مبيناً للعدد، مثل: (سرت سيرين)، وإما أن يكون مبيناً للنوع، مثل: (سرت سير الرياضي).

وحكم عامله من حيث جواز حذفه أنه إذا كان غير مؤكد جاز باتفاق لدليل مقالي أو حالي أن يحذف، كأن يقال: (أما جلست؟)، فتقول: (بلى، جلوساً طويلاً)، أو: (بلى، جلستين)، وكقولك لمن قدم من الحج: (حجاً مبروراً)، "وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جاء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مُنافٍ لهما، ورده ابنه بأنه قد حذف جوازا في نحو: (أنت سيرا)، ووجوباً في: (أنت سيرا سيرا)، وفي نحو: (سقياً ورعياً)"²⁶.

والحق أن المصدر هنا ليس مؤكداً لعامله، وإنما نائب عنه، ولا أدري كيف غاب ذلك على ابن هشام وهو من هو، قال ابن عقيل: "وما استدلل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه؛ وذلك لأن (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد، بمثابة (اضرب زيداً)؛ لأنه واقع موقعه، فكما أن (اضرب زيداً) لا تأكيد فيه كذلك (ضرباً زيداً)، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يتمتع الجمع بينها وبين المؤكد"²⁷.

ولذلك فليس من أسلوب القرآن الكريم حذف عامل ما أتى للتوكيد، وأما إعراب بعض النحويين كمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (إحساناً) في قوله - تعالى -: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 83] منصوباً على المصدر المؤكد لفعل محذوف²⁸، فقد نظر فيه السمين الحلبي؛ لأن "حذف عامل المؤكد منصوب على عدم جوازه"²⁹، ويحتمل أن يكون ما دفع محيي الدين درويش لذلك رؤيته بعض النحاة كالزجاج يقولون تفسيراً على المعنى: "وقوله عز وجل: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾: نصب على معنى وأحسنوا بالوالدين إحساناً، بدل من اللفظ أحسنوا"³⁰، فيكون الشيخ درويش نظر في أول الكلام ولم ينظر في آخره.

وعلى هذا، فالأرجح في إعراب قوله - تعالى - ﴿إِحْسَانًا﴾ إما أن يكون نائباً عن المفعول المطلق، وإما أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أوصى، وإما أن يكون مفعولاً له، والتقدير: لأجل الإحسان إليهما³¹.

ثانياً - المفعول به:

ينظر: شرح ابن عقيل (169/2)، وتوضيح المقاصد (649/2)، وأوضح المسالك (187/2).²⁴

ينظر: شرح المفصل (308 / 1).²⁵

أوضح المسالك (187 / 2).²⁶

شرح ابن عقيل (176 / 2).²⁷

ينظر: إعراب القرآن وبيانه (137 / 1).²⁸

الدر المصون (462 / 1)، وينظر: شرح ابن عقيل (176 / 2).²⁹

معاني القرآن وإعرابه (163 / 1).³⁰

التبيان في إعراب القرآن (84 / 1).³¹

المفعول به على ثلاثة أقسام: فمنه ما يُكتفى به وحده، ومنه ما لا يكتفى به إلا مع آخر، ومنه ما لا يكتفى به إلا مع اثنين آخرين، وبيان ذلك من حيث ما لم يرد في أسلوب الذكر الحكيم كالآتي:

1 - ما يكتفى به وحده، وبيان ما ليس من أسلوب القرآن الكريم من مسائله كالآتي:

أ - رفعه: قد جاء عند بعض العرب في حال أمن اللبس نصب الفاعل ورفع المفعول بشرط تقدم المفعول به، وعلى لغتهم قيل: (خرق الثوب المسمار) و(كسر الزجاج الحجر)³²، وليس هذا الأسلوب من لغة القرآن الكريم، وأما قراءة ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر: 28] برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء، فهي قراءة شاذة، قد نسبت إلى عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة، قال أبو حيان: "ولعل ذلك لا يصح عنهما، وقد رأينا كتباً في الشواذ ولم يذكرها هذه القراءة، وإنما ذكرها الزمخشري، وذكرها عن أبي حيوة أبو القاسم يوسف ابن جبارة في كتابه الكامل"³³.

ب - رتبته عند حصره:

قد يأتي المفعول به في كلام العرب محصوراً إما بـ(إلا) أو بـ(إنما)، ومذهب جمهور البصريين³⁴ وجوب تأخيره، وقد يتقدم المفعول المحصور على غير المحصور بشرطين: إذا ظهر المحصور من غيره، وأن يكون الحصر بـ(إلا)، فتقول: (ما ضرب إلاّ عمرأ زيداً)، وهذا مذهب الكسائي³⁵، وليس تقديم المحصور بـ(إلا) أو بـ(إنما) من أسلوب القرآن العظيم، كما هو مذهب جمهور البصريين.

ج - اشتماله على ضمير يرجع إلى الفاعل:

إذا كان المفعول مشتملاً على ضمير يرجع إلى الفاعل فإنّ الكثير الشائع في كلام العرب تأخير الفاعل، مثل: (أدّب ابنه عمر)، ويقل نحو: (أدّب عمر ابنه)³⁶، وليس هذان التركيبان من أسلوب القرآن الكريم، وأما قراءة ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ ﴾ [البقرة: 124] - برفع الميم ونصب الباء - فهي قراءة شاذة، تنسب لأبي حنيفة³⁷.

ولو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما أتصل بالفاعل المتأخر فإن النحاة اختلفوا في تقديم المفعول على الفاعل، وذلك مثل: (ضرب غلامها جار هند)، وقد صحح هذا التركيب ابن عقيل³⁸، وهو ليس من أسلوب القرآن الكريم.

2 - ما لا يكتفى به إلا مع آخر، وهو على ضربين:

الأول: يكون فيه المفعولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وحكم هذين المفعولين من حيث تقديم أحدهما على الآخر ثلاثة أحكام³⁹:

أ - وجوب تقديم الفاعل في المعنى، وذلك في الأحوال الآتية:

ينظر: شرح التسهيل (2/ 129)، و(2/ 132)، وشرح الكافية الشافية (2/ 612)، ومغني اللبيب ص 917.³²

البحر المحيط (9/ 31).³³

ينظر: السابق (6/ 534) وشرح الكافية الشافية (2/ 590).³⁴

ينظر: البحر المحيط (6/ 534).³⁵

ينظر: شرح المفصل (1/ 203).³⁶

ينظر: البحر المحيط (9/ 31).³⁷

ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 105)، وينظر كذلك: شرح التسهيل (1/ 162)، والبحر المحيط (3/ 101).³⁸

ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 153 - 154).³⁹

- إن لم يؤمن اللبس، مثل (أعطيت زيدا عمراً)؛ لأن كلا منهما يصح أن يكون فاعلاً في المعنى⁴⁰، ومنه قوله تعالى: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ [الأعراف: 54]، وأما قراءة حميد بن قيس التي نقلها ابن جني بنصب الليل ورفع النهار⁴¹ فالجواب عنها من ثلاثة أوجه: الأول: أن الداني قد نقلها بالنصب، وهو أشد عناية بهذا العلم نقلاً وضبطاً من ابن جني⁴².

والثاني: أن قراءته ليست من العشرة.

والثالث: أنها مخالفة لوجه نحوي.

وعلى هذا، فهي قراءة شاذة سنداً وممتناً، فضلاً عن أن ابن جني قد خولف في روايتها.

- أو كان المفعول في المعنى محصوراً فيه، مثل (ما أعطيت زيدا إلا درهما)⁴³، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، ولم يرد في شيء من القراءات خلاف ذلك.

- أو كان الفاعل في المعنى ضميراً، والمفعول في المعنى اسماً ظاهراً، مثل (أعطيتك درهماً)، ولم يرد في القرآن الكريم خلاف ذلك.

ب - امتناع تقديم الفاعل في المعنى، وذلك في الأحوال الآتية:

- إن كان الفاعل في المعنى متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى، مثل (أعطيت الدرهم صاحبه)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

- أو كان الفاعل في المعنى منهما محصوراً فيه، نحو قولك: (ما أعطيت الدرهم إلا زيدا)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

- أو كان المفعول في المعنى ضميراً، والفاعل في المعنى اسماً ظاهراً، نحو (الدرهم أعطيته بكراً)، وليس خلاف هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

ج - جواز التقديم والتأخير فيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين السابقتين، وذلك مثل (أعطيت زيدا ماله)، فيجوز فيه (أعطيت ماله زيدا)، وليس من أسلوب القرآن الكريم تقديم المفعول في المعنى على أي وجه.

والضرب الآخر ما يكون فيه المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر، وهما مفعولاً (ظن) وأخواتها، وحكم المفعولين من خلال استقرار النحويين كلام العرب ثلاثة أحكام، وهي:

أحدها: وجوب النصب، وذلك إذا تأخر عن العامل، نحو (ظننت زيدا قائماً)، خلافاً للكوفيين، وليس من أسلوب القرآن إلغاء فعل باب ظن إذا تصدر الجملة.

الثاني: جواز النصب والرفع، والرفع أرجح؛ لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، مثل (زيد ظننت قائم)، و(زيد قائم ظننت)⁴⁴، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

الثالث: وجوب الرفع؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد العامل، مثل لام الابتداء، فنقول: (علمت لزيد قائم)، وما النافية، مثل (ظننت ما زيد قائم)⁴⁵، وهذا الحكم قد ورد في الأسلوب الكريم.

ينظر: المقتضب (3/ 118)، والأصول في النحو (2/ 246).⁴⁰

ينظر: المحتسب (1/ 253 - 253).⁴¹

ينظر: البحر المحيط (5/ 66).⁴²

ينظر: السابق (2/ 760)، والدر المصون (2/ 697).⁴³

ينظر: المقتضب (2/ 10)، والأصول في النحو (1/ 181)، واللمع في العربية ص 54.⁴⁴

3 - ما لا يكتفى به إلا مع اثنين آخرين، وهذا القسم من المفعول به يكون العامل فيه أعلم وأرى المتعديان لاثنين، وما ضمن معناهما من نبأ وأنبا وخبر وأخبر وحدث، وإنما نصب (أعلم) و(أرى) ثلاثة مفاعيل لأجل التعدية بالهمزة⁴⁶، ويجوز عند الأكثرين حذف الأول، مثل (أعلمت حصانك مسرجاً) والاقتصار عليه، مثل (أعلمت زيدا)، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم.

وحكم الثاني والثالث ما لمفعولي (علمت) من جواز حذفهما، أو حذف أحدهما اختصاراً، أو حذفهما معاً اقتصاراً، ومنع حذف أحدهما اقتصاراً، وغير ذلك كالإلغاء والتعليق، خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بني الفعل للمفعول، لا إن بني للفاعل، ودليل الجواز قول بعض من يوثق بعربيته: (البركة - أعلمنا الله - مع أكابرهم)⁴⁷، وليس الإلغاء ولا حذف المفاعيل الثلاثة أو أحدها من أسلوب القرآن الكريم.

ثالثاً - المفعول له:

المفعول له هو: "المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديرًا"⁴⁸.

وقد اشترط النحويون على اختلاف بينهم في نصبه خمسة شروط، وهي:

الأول: أن يكون مصدراً صريحاً أو مؤولاً، فلا يجوز: (جئتكم السمن والعسل)، أي: لأجلهما، وهذا مذهب الجمهور، ورأى يونس أن من العرب من يذهب إلى جواز كونه ليس مصدراً، مثل: (أما العبيد فذو عبيد)، بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد⁴⁹، وأنكره سيبويه، فراه قليلاً خبيثاً⁵⁰، وليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء المفعول له ليس مصدراً.

الثاني: أن يكون المصدر قلبياً، فإن كان المصدر غير قلبياً لم يجز نصبه، فلا يقال: (جئتكم قراءة للعلم)، ولا (قتلاً للكافر)، قاله ابن الخباز، وأجاز الفارسي: (جئتكم ضرباً زيدا)، أي: لتضرب زيدا⁵¹، وليس من أسلوب القرآن الكريم نصب المفعول له إذا لم يكن كذلك.

الثالث: أن يكون علة: عرضاً كان كربة، أو غير عرض، وهو: ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة، مثل: (قعد عن الحرب جبناً)⁵²، وهذا الشرط واضح.

الرابع: أن يكون متحداً بالمعلل به وقتاً، فلا يجوز: (تأهبت السفر)، قاله الأعمش والشلوبين وابن الضائع، وهو شرط لم يقل به سيبويه وغيره من المتقدمين⁵³، وليس من أسلوب القرآن الكريم عدم الاتحاد، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الأعمش ومن تبعه، ولعل سيبويه قد فاته اشتراطه.

ينظر: الكتاب (1/ 236)، والمقتضب (3/ 297)، وشرح التسهيل (2/ 88).⁴⁵

ينظر: شرح التسهيل (2/ 100).⁴⁶

ينظر: السابق (2/ 103)، وشرح ابن عقيل (2/ 65)، وجمع الهوامع (1/ 572).⁴⁷

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 90.⁴⁸

ينظر: شرح التسهيل (2/ 330).⁴⁹

ينظر: الكتاب (1/ 389).⁵⁰

ينظر: أوضح المسالك (2/ 197 - 198).⁵¹

ينظر: السابق (2/ 198)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 510).⁵²

ينظر: أوضح المسالك (2/ 198)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 510).⁵³

الخامس: أن يكون متحداً بالمعلل به فاعلاً، فلا يجوز: (جنتك محبتك إياي)، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابن خروف⁵⁴، وعلى مذهب المتأخرين ليس من أسلوب القرآن الكريم نصب المفعول له مع عدم الاتحاد بالمعلل به فاعلاً، وأما قوله تعالى: (أن تبتغوا) في قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النساء: 198]، فليس مفعولاً له لفظاً ومعنى؛ خلافاً للزمخشري⁵⁵، والذي جره لهذا الإعراب إرادة نصرة اعتزاليته؛ حينما فهم أن ظاهر الآية يشمل إرادة الله النكاح والسفاح، والله في مذهبه لا يريد الشر ولا يأمر به، وليس ما فهمه صحيحاً؛ إذ المعنى: أحل لنا ابتغاء ما سوى المحرمات بأموالنا حالة الإحصان، لا السفاح⁵⁶، فالصحيح - على هذا - أن قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا﴾ بدل اشتمال من قوله: ﴿ما وراء ذلكم﴾⁵⁷.

وخلافاً له أيضاً في جعله الهدى والموعظة مفعولاً لهما⁵⁸ في قول الله - تعالى -: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: 46] فقد أجاب عنه أبو حيان بقوله: "وينبغي أن يكون الهدى والموعظة مسندين في المعنى إلى الله، لا إلى الإنجيل، ليتحد المفعول من أجله مع العامل في الفاعل، ولذلك جاء منصوباً، ولما كان: (وليحكم)، فاعله غير الله، أتى معدى إليه بلام العلة، ولاختلاف الزمان أيضاً، لأن الإيتاء قارن الهداية والموعظة في الزمان، والحكم خالف فيه لاستقباله ومضيه في الإيتاء، فعدي أيضاً لذلك باللام، وهذا الذي أجازته الزمخشري خلاف الظاهر"⁵⁹.

جر المفعول له المستوفي للشروط:

جوز النحويون جر المفعول له المستوفي للشروط بكثرة إن كان بـ(أل)، وبقلة إن كان مجرداً⁶⁰، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم، ولعل هذا حجة الجزولي في منعه جر ما استوفى الشروط⁶¹.

رابعاً - المفعول فيه:

المراد بالمفعول فيه الظرف، سواء أكان ظرف زمان أم كان ظرف مكان، وحده: "ما ضُمِّنَ معنى (في) باطراد من اسم وقت أو اسم مكان"⁶².

أما اسم الزمان فيقبل النصب دون قيد، وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان:

أحدهما: المبهم، كالجهاات الست والمقادير.

والثاني: ما صيغ من المصدر، وشرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه، نحو: (قعدت مقعد زيد)⁶³، وذهب الكسائي إلى جواز نصبه وإن لم يكن عامله من لفظه، نحو: (هو مني مقعد القابلة)⁶⁴، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم، وأما إعراب الواحد (رأي

ينظر: أوضح المسالك (198 / 2)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (510 / 1).⁵⁴

ينظر: الكشاف (497 / 1).⁵⁵

البحر المحيط (588 / 3).⁵⁶

ينظر: السابق (587 / 3).⁵⁷

ينظر: الكشاف (639 / 1).⁵⁸

البحر المحيط (279 / 4).⁵⁹

ينظر: أوضح المسالك (201 / 2).⁶⁰

ينظر: شرح ابن عقيل (187 / 2).⁶¹

ينظر: السابق (192 / 2)، وأوضح المسالك (204 / 2).⁶²

ينظر: شرح ابن عقيل (195 / 2).⁶³

ينظر: السابق (195 / 2).⁶⁴

العين) من قوله تعالى: ﴿يرونهم مثلهم رأي العين﴾ [آل عمران: 13] أنه منصوب على ظرف المكان، فهو "إخراج للفظ عن موضوعه مع عدم المساعد معنى وصناعة"⁶⁵، والصحيح في إعرابه أنه مصدر توكيدي أو تشبيهي.

وقد ينوب عن ظرف المكان المصدر قليلاً، كقولك: (جلست قرب زيد)، أي: مكان قرب زيد، فحذف المضاف، وهو مكان، وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا يقال: (أتيتك جلوس زيد)، تريد: مكان جلوسه⁶⁶، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

ويكثر أن ينوب المصدر مناب ظرف الزمان، نحو: (أتيتك طلوع الشمس)، والأصل: وقت طلوع الشمس، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر صريح⁶⁷، وأما المصدر غير الصريح فليس بمقيس، وهو ليس من تعبير القرآن الكريم.

وأما إعراب الزمخشري قوله - تعالى -: ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: 30] منصوباً على الظرفية، والأصل عنده: وقت مشيئة الله⁶⁸، مستندلاً على ذلك بقراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (إلا ما يشاء الله)⁶⁹، وأقره عليه أبو البقاء العكبري في أحد إعرابه⁷⁰، فقد رده أبو حيان بقوله: "ونصوا على أنه لا يقوم مقام الظرف إلا المصدر المصرح به، كقولك: (أجيتك صياح الديك)، ولا يجوزون: (أجيتك أن يصيح الديك)، ولا ما يصيح الديك، فعلى هذا لا يجوز ما قاله الزمخشري"⁷¹.

ورأى النحاس أن قوله: (أن يشاء الله) في موضع نصب على نزع الخافض، وذكر أن قوماً من النحويين لم يعينهم⁷² أنه في موضع خفض⁷³.

خامساً - المفعول معه:

المفعول معه، هو: "التالي واواً تجعله بنفسها كمجرور (مع)، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة"⁷⁴، وإن شئت قلت: "هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى"⁷⁵، أو: "هو: اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحرّفه"⁷⁶.

وهذا المفعول باتفاق بين النحويين جميعاً ينقسم على أربعة أقسام:

الأول: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح.

والثاني: يجوز فيه الأمران، والنصب على المعية أرجح صناعة أو معنى.

الدر المصون (55 / 3).⁶⁵

ينظر: شرح ابن عقيل (200 / 2).⁶⁶

ينظر: السابق (200 / 2).⁶⁷

ينظر: الكشاف (676 / 4).⁶⁸

كذا في الكشاف معزوة إليه، والذي في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البيهقي ص 167: وما يشاؤون إلا ما يشاء الله.⁶⁹

ينظر: التبيان في إعراب القرآن (1261 / 2).⁷⁰

البحر المحيط (370 / 10).⁷¹

لعله يعني الزجاج، ينظر: معاني القرآن وإعرابه (264 / 5).⁷²

ينظر: إعراب القرآن (70 / 5).⁷³

تسهيل الفوائد ص 99، وشرح التسهيل (247 / 2).⁷⁴

الكافية في علم النحو ص 23.⁷⁵

أوضح المسالك (212 / 2).⁷⁶

والثالث: ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو: "ما لك وزيداً؟" فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، أو معنوي نحو: "سرت والجبل" مما لا يصلح للمشاركة⁷⁷، وهذا مذهب أكثر النحويين، وأما الكسائي فذهب إلى جواز النصب والخفض⁷⁸.

وليس من أسلوب القرآن الكريم العطف عند رجحان النصب على المعية، وعند وجوب المفعول معه، وأما ما ذهب إليه الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: 6 - 7] على أن (هو) عطف على الضمير المستتر في (استوى)⁷⁹ مع عدم الفاصل؛ فالجواب عنه أن الواو حالية وليست عاطفة.

المبحث الثاني: ما شُبِّهَ بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي

ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي صنفان، وهما: الحال، والتمييز المسمى تمييزاً ملحوظاً.

أولاً - الحال:

الحال هو: "ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة"⁸⁰، وإن شئت قلت: هو "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"⁸¹.

وإنما شبه النحويون الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد تمام الكلام⁸²، وقد تناولها النحويون في كتبهم بالنظر إليها من أربع اعتبارات، وهي:

- 1 - من حيث وظيفتها.
 - 2 - من حيث صاحبها.
 - 3 - من حيث رتبتها.
 - 4 - من حيث تعددها.
 - 5 - من حيث مجيئها مفردة أو شبه جملة أو جملة.
- وهذا بيان ذلك من حيث ما لم يرد في أسلوب القرآن الكريم.

1 - الحال من حيث وظيفتها:

يرى النحاة أن الحال من حيث وظيفتها تأتي على ضربين: حال مؤسسة، نحو: (جاء زيد راكباً)، وهذه الحال تفيد معنى لا يستفاد إلا بذكرها، وتسمى أيضاً المبينة؛ لأنها تبين هيئة

ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (2/ 665)، وأوضح المسالك (2/ 214 - 219)، والتصريح (1/ 533).⁷⁷

ينظر: شرح التسهيل (2/ 257).⁷⁸

ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (5/ 153).⁷⁹

تسهيل الفوائد ص 108.⁸⁰

أوضح المسالك (2/ 250).⁸¹

ينظر: المفصل في صناعة الإعراب ص 89.⁸²

صاحبها، وهذا الضرب هو الغالب في الحال⁸³، وحال مؤكدة، نحو: (تبسم ضاحكاً)، وهي بعكس المؤسسة، أي: إنها لا تفيد معنى جديداً، ويفهم معناها بدون ذكرها، ويدل عليها عاملها، وإنما تذكر تأكيداً، ولما كانت هذه الحالة بضربها قد وردت في أسلوب القرآن الكريم فساقصر الحديث على المؤسسة، فأقول: وضع النحاة للحال المؤسسة وفق استقراء الشائع من كلام العرب شروطاً أربعة⁸⁴، وهي:

الأول: أن تكون ثابتة لا متنقلة، وقد تقع متنقلة في ثلاث مسائل، وكلها وقعت في أسلوب القرآن الكريم، فلا حاجة بنا لذكرها.

الثاني: أن تكون مشتقة، لا جامدة، وقرروا أنها قد تقع جامدة إذا أولت بمشتق، وذلك إن دلت على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب⁸⁵، وليس من أسلوب القرآن العظيم استعمالها دالة على المفاعلة.

الثالث: أن تكون نكرة، فلا يجوز أن تأتي معرفة، وإن جاءت معرفة أولت بنكرة، وليس مجيئها معرفة من أسلوب القرآن الكريم، وأما قوله - تعالى - : ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: 8]، بنصب (الأعز) على المفعول به، و(الأذل) على الحال، فقراءة شاذة تعزى للحسن وابن أبي عبل⁸⁶.

الرابعة: أن تكون نفس صاحبها في المعنى، فلذلك لا يجوز (جاء زيد ضاحكاً)؛ لأن الضحك مصدر، وزيد ذات، والمصدر مابين للذات، وليس مجيء الحال مصدراً من أسلوب القرآن الكريم، وأما إعراب الزمخشري (تذكرة) و(تنزيلاً) حالين في قوله تعالى : ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى (2) إِلَّا تَذَكُّرَةً لِمَنْ يَخْشَى (3) تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى (4)﴾ [طه: 2 - 4]، فغير سديد؛ لأن المصدر لا يكون حالاً إلا في الشذوذ، والقرآن الكريم ينزه عن ذلك؛ فالشذوذ مناف للفصاحة، والقرآن أفصح نص وصل إلينا، فالصحيح في إعراب (تذكرة) أن يكون مفعولاً له، وفي (تنزيلاً) نصبه بفعل مضمر تقديره نزل⁸⁷.

2 - من حيث صاحبها:

الأصل في صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، ومن تلك المسوغات أن يكون مخصوصاً بمعمول، نحو: (عجبت من ضرب أخوك شديداً)⁸⁸؛ فشديداً: حال من ضرب؛ لاختصاصه بالعمل في الفاعل، وهو أخوك، وليس هذا الأسلوب من استعمال القرآن الكريم.

أو باستفهام، كقولك: (أَجَاءَكَ رَجُلٌ رَاكِبًا)⁸⁹، فراكباً حال من رجل وهو نكرة؛ لكونه مسبوقة بالاستفهام، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم.

وقد اختلف النحاة في صحة مجيء صاحب الحال نكرة من دون مسوغ⁹⁰، نحو: (عليه مائة بيضا) وهو من أمثلة سيبويه⁹¹؛ فبيضاً بلفظ الجمع حال من مائة، وليس تمييزاً خلافاً

ينظر: أوضح المسالك (2/ 282).⁸³

ينظر: أوضح المسالك (2/ 251 - 255).⁸⁴

ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 264)، وتوضيح المقاصد والمسالك (2/ 694)، وأوضح المسالك (2/ 252).⁸⁵

ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص 157.⁸⁶

ينظر: البحر المحيط (7/ 310 - 311).⁸⁷

ينظر: أوضح المسالك (2/ 262)، وشرح الأشموني (2/ 12).⁸⁸

ينظر: شرح التسهيل (2/ 332)، وتوضيح المقاصد والمسالك (2/ 307)، وشرح الأشموني (2/ 13).⁸⁹

ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 263)، وأوضح المسالك (2/ 265)، وتوضيح المقاصد والمسالك (2/ 701).⁹⁰

ينظر: الكتاب (2/ 112).⁹¹

للمبرد⁹²؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا، وليس هذا الأسلوب من لغة القرآن الكريم.

3 - من حيث رتبته:

الأصل في رتبة الحال التأخر عن عاملها وصاحبها، نحو: (جاء زيد راكباً)، وقد تتقدم على صاحبها جوازاً أو جواباً، مثلما قد تتقدم على عاملها، وهذا بيان ذلك:

أ - رتبة الحال مع صاحبها:

رتبة الحال بالنظر إليها مع صاحبها لا تخرج عن ثلاث حالات، وبيانها وفق ما ليس من أسلوب القرآن الكريم كالآتي:

الأولى: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر غير زائد، مثل: (مررت بهند جالسة)، وهذا مذهب الجمهور، خلافاً للفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان؛ فإنهم أجازوا التقديم، فيقال: (مررت جالسة بهند)⁹³، وصححه ابن مالك⁹⁴، وأقره أبو حيان⁹⁵، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم، وأما قول الله - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: 28] فالحق أن (كافة) صفة لـ (إرسالة)، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري⁹⁶، وعلى فرض ثبوت تقديم الحال سماعاً على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فهذا شاذ، قال المرادي بعد نقل تصحيح ابن مالك: "إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه"⁹⁷.

فكيف يحمل أسلوب القرآن الكريم عليه؟! والآية تحتل غير ما ذهب إليه ابن مالك، كما رأيت، وقد قرر أن الشاهد إذا رقى إليه الاحتمال بطل به الاستدلال⁹⁸؛ إذ ليس أحد الاحتمالين بأولى من الآخر.

الثانية: أن تتقدم عليه وجوباً، كما إذا كان صاحبها محصوراً، نحو: (ما جاء راكباً إلا زيد)⁹⁹، وهذه المسألة ليست في كلام المتقدمين، وأول من ذكرها - فيما أحسب - ابن مالك، ويؤخذ عليه أنه لم يأت بشاهد على صحة ما ذهب إليه؛ ولذلك قال السيوطي: "وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بإلا، نحو: (ما قدم مسرعاً إلا زيد)"¹⁰⁰.

ونقيض قول ابن مالك ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري في إعراب قوله - تعالى - : ﴿هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ أَمَنَا بِاللَّهِ﴾ [المائدة: 59] من أن قوله: (مننا) مفعولاً لا حالاً، فقال: "(و(مننا): مفعول تنقمون الثاني، وما بعد إلا هو المفعول الأول، ولا يجوز أن يكون (مننا) حالاً من أن

ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (1/ 275).⁹²

ينظر: شرح التسهيل (2/ 337)، وشرح ابن عقيل (2/ 264)، وأوضح المسالك (2/ 266)، وشرح الأشموني (2/ 15)، وينظر⁹³ أيضاً: البحر المحيط (8/ 549).

ينظر: شرح التسهيل (2/ 336).⁹⁴

ينظر: البحر المحيط (8/ 549).⁹⁵

ينظر: الكشاف (3/ 583).⁹⁶

توضيح المقاصد والمسالك (2/ 705).⁹⁷

ينظر: الاقتراح في أصول النحو ص 160.⁹⁸

ينظر: شرح التسهيل (2/ 335)، وشرح الكافية الشافية (2/ 742)، وأوضح المسالك (2/ 270).⁹⁹

مع الهوامع (2/ 308).¹⁰⁰

والفعل؛ لأمرين: أحدهما: تقدم الحال على إلا، والثاني: تقدم الصلة على الموصول، والتقدير: هل تكرهون منا إلا إيماننا¹⁰¹. وعلى ذلك، فإنه ليست الحالة الثانية من أسلوب القرآن الكريم.

ب - رتبة الحال مع عاملها:

ورتبته بالنظر إليها مع عاملها لا تخرج عن ثلاث حالات أيضا¹⁰²، وما لم يأت من أسلوب القرآن الكريم منها حالة واحدة، وهي: أن تتأخر عن عاملها وجوبا، وذلك يكون في ست مسائل، وما لم يرد منها في أسلوب القرآن الكريم خمسة، وهي: أن يكون العامل فعلا جامدا، نحو: (ما أحسنه مقبلا)، و(ما أغزر علمه كاتباً)، أو صفة تشبه الفعل الجامد، وهو اسم التفضيل، نحو: (هذا أفصح الناس خطيباً)، أو مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري، نحو: (أعجبني اعتكاف أخيك صائما)، أو اسم فعل، نحو: (نزال مسرعا)، أو عاملا آخر عرض له مانع، نحو: (لأصبر محتسبا)، و(لأعتكف صائما)؛ فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يجوز التقدم عليهما.

4 - من حيث تعددها:

قد ورد في القرآن ما يحتمل كون الحال متعددة لمفرد وغيره، وجواز هذا مذهب الجمهور¹⁰³، ومن ثم فليس الحديث عن ذلك من شرط البحث.

5 - من حيث مجيئها جملة:

تقع الحال مفرداً وشبه جملة وجملة، فأما وقوعها مفرداً وشبه جملة وهو الأصل¹⁰⁴ فقد جاء في الأسلوب الكريم، وأما مجيئها جملة فقد اختلف النحاة في بعض ما يتعلق بها؛ ولذلك سنتبع اختلافهم وعرضه على الأسلوب الكريم، لمعرفة ما لم يرد منه فيه، وهذا بيان ذلك:

يشترط النحويون في صحة وقوع الحال جملة ثلاثة شروط، وهي¹⁰⁵:

الأول: أن تكون خبرية، وذلك بالإجماع¹⁰⁶، ولذلك غلط الأمين المحلي لما أعرب الإنشائية حالا¹⁰⁷، وعلى هذا فليس من أسلوب القرآن الكريم وقوع الإنشائية حالا.

الثاني: أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال؛ "لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال"¹⁰⁸، وذلك فيما يظهر بالإجماع أيضاً، ولذلك غلط الحوفي في إعرابه (سيهدين) من قول الله - تعالى - ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّئِينَ﴾ [الصافات: 99] في موضع نصب حال¹⁰⁹، والصحيح أنها استئنافية¹¹⁰، وعلى هذا، فليس مجيء الجملة الخبرية مصدرة بدليل الاستقبال من أسلوب القرآن الكريم.

ينظر: التبيان في إعراب القرآن (1/ 447).¹⁰¹

ينظر: أوضح المسالك (2/ 102).

ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (2/ 714)، وأوضح المسالك (2/ 277)، و(2/ 281).¹⁰³

ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 278).

ينظر: شرح التسهيل (2/ 359)، وأوضح المسالك (2/ 285).¹⁰⁵

ينظر: مغني اللبيب ص519.¹⁰⁶

ينظر: السابق ص519، وأوضح المسالك (2/ 285)، وجمع الهوامع (2/ 320).¹⁰⁷

التصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 609).¹⁰⁸

ينظر: مغني اللبيب ص519.¹⁰⁹

ينظر: السابق ص564.¹¹⁰

الثالث: أن تكون مشتملة على رابط، وهو: إما الواو والضمير، نحو: (جاء زيد وهو بيتسم)، أو الضمير فقط، نحو: (وصل زيد بيكي)، أو الواو فقط، نحو: (سافر زيد والشمس بازغة)، وليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء الجملة في موضع نصب حال دون رابط.

ثانياً - مميز الجملة:

ويسمى أيضاً مميز النسبة ومبينها، وهو: "ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة"¹¹¹، أي: إن هذا النوع من التمييز رافع لإجمال النسبة، نحو: (طبت نفساً)، و(امتأ الكوز ماء)، ومسائل هذا النوع مما لم يرد باستعمالها القرآن الكريم كالاتي:

1 - شرطه:

شرط التمييز وفق مذهب أهل البصرة أن يكون نكرة، وذهب أهل الكوفة إلى جواز كونه معرفة، مستدلين على ذلك بقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت جلادنا رضىت وطبت النفس يا بكر عن عمرو

والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لأن (أل) هنا قد دخلت اضطراراً على قوله: (النفس)¹¹²؛ وليس من أسلوب القرآن مجيئه معرفة، وأما إعراب الفراء (نفسه) تمييزاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: 130] فقد رد بأن التمييز لا يكون معرفة، والحق أنه مفعول به لسفه¹¹³.

2 - تقدمه على عامله:

اختلف النحويون في جواز تقدمه على عامله على قولين، فقال الكوفيون: يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفاً، وإليه ذهب بعض البصريين كالمازني والمبرد، وقال جمهور البصريين: لا يجوز تقديم المميز على العامل فيه متصرفاً كان أو غير متصرف، فالمتصرف نحو (طاب زيد نفساً)، وغير المتصرف نحو (عشرون درهما)¹¹⁴، وليس من أسلوب القرآن الكريم تقديمه على عامله.

المبحث الثالث: ما العامل فيه ليس بفعل في الحقيقة

المقصود بهذا المبحث كان وأخواتها، وما كان في حكمها من أفعال المقاربة؛ فهي توصف بأنها أفعال من حيث إنها جاءت على وزن الفعل وتتصرف تصرفه، وهي في الحقيقة ليست بأفعال؛ لأنها لا ترفع فاعلاً ولا تنصب مفعولاً؛ ولذلك لا تجري عليها أحكام الفعل من حيث التعدي وال لزوم، ومنصوبها الذي هو الخبر له أحكام كثيرة من حيث نوعه والرتبة والحذف، بيانها كالاتي:

أولاً - من حيث النوع:

1 - أما خبر كان وأخواتها فمثل خبر المبتدأ، يأتي مفرداً وجملة، ونكرة ومعرفة، لا خلاف في ذلك بين النحويين، ولكنه حينما يأتي مفرداً معرفة ينبغي ألا يكون الاسم نكرة؛ لأن المعنى

شرح التسهيل (2/ 383).¹¹¹

ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (3/ 526 - 527).¹¹²

ينظر: التبيان (1/ 117).¹¹³

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 682).¹¹⁴

على ذلك، "وربما اضطرَّ شاعرٌ فقلب، وجعل الاسم نكرة، والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيهما عرفت تعرف الآخر" ¹¹⁵.

وليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، وأما تخريج ابن خالويه ¹¹⁶ والنحاس ¹¹⁷ قوله - تعالى - : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: 35] على قراءة عاصم في رواية أبي بكر ¹¹⁸، بنصب (صلاتهم)، ورفع (مكاء وتصديّة)، على ذلك، فليس بسديد؛ ذلك لأنه من الشذوذ وضعيف الكلام.

قال سيبويه: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة؛ ألا ترى أنك لو قلت: (كان إنسان حليماً)، أو (كان رجل منطلقاً)، كنت تلبس؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنساناً هكذا، فكهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام" ¹¹⁹.

وقراءة عاصم من القراءات السبع المستفيضة التي تلقتها الأمة بالقبول، فلا شك أنها قرآن؛ ولذلك لا ينبغي أن تخرج إلا على صحيح الكلام وفصيحه، وقد وجهها ابن جني على أن المراد بالنكرة هنا الجنس، فقال: "لسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفصح الأعراب، ولكن من وراء ذلك ما أذكره: اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته؛ ألا ترى أنك تقول: (خرجت فإذا أسد بالباب)، فتجد معناه معنى قولك: (خرجت فإذا الأسد بالباب)، لا فرق بينهما، وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً، وإنما تريد: خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في ﴿مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ جوازاً قريباً، حتى كأنه قال: وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصديّة؛ أي: إلا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قولك: (كان قائم أخاك)، و(كان جالس أباك)؛ لأنه ليس في (جالس) و(قائم) من معنى الجنسية التي تلاقى معنياً نكرتها ومعرفتها على ما ذكرنا وقدمنا .." ¹²⁰.

وربما أتى اسم كان وخبرها نكرتين، وليست هذه الصورة من أسلوب القرآن الكريم، إلا إذا كانت (كان) منفية، واسمها لفظ (أحد)، كما في: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ [الإخلاص: 4]، هذا على إعراب (كفواً) خبراً، و(له) في موضع نصب حال من (كفواً)، وأما على إعراب (كفواً) حالاً من (أحد)، و(له) خبراً، على ما يقتضيه مذهب سيبويه من عدم إلغاء الجار والمجرور إذا تقدم ¹²¹، فليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء اسم كان وخبرها نكرتين.

2 - وأما خبر أفعال المقاربة فلا يأتي إلا جملة، وشذ مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى ¹²²، وليس في القرآن الكريم مجيء خبر هذه الأفعال مفرداً، وأما قوله - تعالى - : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: 33] فالخبر محذوف؛ لدلالة المصدر، أي: يمسح مسحاً ¹²³، خلافاً لمن ذهب أن (مسحاً)

شرح المفصل (4/ 430). ¹¹⁵

ينظر: الحجة في القراءات السبع ص 171. ¹¹⁶

ينظر: إعراب القرآن (2/ 97). ¹¹⁷

ينظر: السبعة في القراءات ص 305. ¹¹⁸

الكتاب (1/ 48). ¹¹⁹

المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنه (1/ 279). ¹²⁰

ينظر: مشكل إعراب القرآن (2/ 854). ¹²¹

ينظر: شرح التسهيل (1/ 395)، وأوضح المسالك (1/ 292). ¹²²

ينظر: شرح التسهيل (1/ 395)، وأوضح المسالك (1/ 292). ¹²³

خبر¹²⁴، وهو مصعب الخشني¹²⁵، وعلى هذا فقوله: (مسحاً) يعرب مفعولاً مطلقاً، وغلط أبو البقاء حين أعربه حالاً¹²⁶.

وشرط الجملة أن تكون فعلية، وشذ مجيء خبر (جعل) جملة اسمية، نحو: (جعل زيدٌ الحديقةً جميلةً)¹²⁷، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

وشرط الفعل ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون رافعا لضمير الاسم¹²⁸، وقل رفعه اسماً ظاهراً، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم، وأما قوله - تعالى -: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: 117] على قراءة حمزة وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء، والباقون بالتاء¹²⁹، فلك في إعراب (قلوب) وجهان:

1 - أن تكون اسم (كاد) تأخر، والخبر (يزيغ)، وفيه ضمير يعود على الاسم، قال أبو البقاء: "وإنما يحسن ذلك على القراءة بالتاء، فأما على القراءة بالياء فيضعف، على أن أصل هذا التقدير ضعيف"¹³⁰. ولا وجه لتضعيف هذا الوجه؛ لأمرين:

أ - أنه من قبيل تقدم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ، مثل (أبوه منطلق زيد)، و(قام أبوه زيد)، والأصل: (زيد أبوه منطلق)، و(زيد قام أبوه)، كما هو الصحيح من مذاهب النحويين¹³¹.

ب - أنه لا محذور في هذا التوجيه على قراءة التأنيث، وأما على قراءة التذكير فتأويله أنه لما كان الأصل في الفعل التذكير، وكان فيه ضمير يعود على مؤنث مجازي متأخراً لفظاً لا رتبة، فقد عومل الفعل في هذه القراءة معاملة الفعل الذي فاعله مؤنث مجازي، وهو جواز أن يجيء مذكراً، مثل (طلع الشمس)¹³².

2 - أن تكون (قلوب) فاعل (يزيغ)، والجملة في محل نصب خبر كاد، واسمها ضمير الشأن، وهذا الوجه جوده ابن يعيش¹³³.

ويجوز في (عسى) خاصة أن ترفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بها¹³⁴، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم، ولأجل ذلك - فيما أحسب - حكم ابن هشام بشذوذه¹³⁵، ورأى أبو حيان عدم جوازه¹³⁶.

الثاني: أن يكون مضارعاً، وشذ في (جعل) أن يجيء ماضياً¹³⁷، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

ينظر: مغني اللبيب ص756. 124.

ينظر: همع الهوامع (1/ 479). 125.

ينظر: التبيان في إعراب القرآن (2/ 1101). 126.

ينظر: شرح التسهيل (1/ 393)، وأوضح المسالك (1/ 293). 127.

ينظر: شرح التسهيل (1/ 398)، والبحر المحيط (5/ 518). 128.

ينظر: النشر في القراءات العشر (2/ 281). 129.

التبيان في إعراب القرآن (2/ 662). 130.

ينظر: الخصائص (2/ 396)، وشرح التسهيل (1/ 355). 131.

ينظر: شرح الأشموني (1/ 396). 132.

ينظر: شرح المفصل (2/ 339). 133.

ينظر: أوضح المسالك (1/ 296). 134.

ينظر: شرح شذور الذهب ص347. 135.

ينظر: همع الهوامع (1/ 480). 136.

ينظر: شرح التسهيل (1/ 393)، وأوضح المسالك (1/ 297). 137.

الثالث: أنه من حيث اقترانه بأن جوازاً ووجوباً ومنعاً كالآتي:

- 1 - يجب اقترانه بها إن كان الفعل (حراً) أو (أخلاقاً)¹³⁸، وليس استعمال هذين الفعلين من أسلوب القرآن الكريم.
- 2 - ويمنع اقترانه بها إن كان الفعل دالاً على الشروع¹³⁹، وأفعال الشروع أربعة، وهي: (كرب) و(أخذ) و(جعل) و(طفق)¹⁴⁰، وليس من أسلوب القرآن استعمال (كرب).
- 3 - ويجوز الاقتران وعدمه، والغالب الاقتران بها، وذلك في خبر (عسى) و(أوشك)¹⁴¹، وليس من أسلوب القرآن الكريم مجرد خبر (عسى) منها، كما ليس من أسلوبه استعمال (أوشك)؛ ولعله لأجل الاستغناء بعسى عنها.
- 4 - ويجوز الاقتران وعدمه، والغالب عدم الاقتران بها، ويكون ذلك مع خبر (كاد)¹⁴²، ومن النحاة من يمنع الاقتران¹⁴³، وليس من أسلوب القرآن الكريم اقتران خبرها بها.

ثانياً - من حيث الرتبة:

يجوز في أخبار كان وأخواتها أن تتوسط بينهما وبين أسمائهن، ما لم يمنع من ذلك مانع، خلافاً للكوفيين مطلقاً¹⁴⁴، ولابن درستويه في ليس¹⁴⁵، ولابن معط في دام¹⁴⁶، وليس من أسلوب القرآن الكريم ذلك مع غير (كان) و(ليس).

وأما أفعال المقاربة فلم يرد من ذلك إلا في كاد، وقد سبق الحديث عنه في تأويل قوله - تعالى -: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: 117].

وأما تقديم هذه الأخبار على أفعالها فلم يرد في أفعال المقاربة، وأما في باب (كان) فجائز¹⁴⁷، إلا خبر دام اتفاقاً¹⁴⁸، أي: تقديم خبر (دام) على ما المتصلة بها، نحو (لا أصحابك قائما ما دام زيد)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم، كما أنه ليس من أسلوبه تقدم خبر غير (كان) على فعله.

وأما (ليس) فقد اختلف النحويون في صحة تقدم خبرها عليها، فجوزه سيبويه¹⁴⁹، والسيرافي¹⁵⁰، وأبو علي الفارسي في الإيضاح¹⁵¹، وابن برهان¹⁵²، والزمخشري¹⁵³، ومنعه الكوفيون¹⁵⁴، وأبو العباس¹⁵⁵، وابن السراج¹⁵⁶، والجرجاني¹⁵⁷، وهو القول المختار عند ابن

ينظر: شرح ابن عقيل (332 / 1).¹³⁸

ينظر: السابق (337 / 1)، وأوضح المسالك (297 / 1 - 298).¹³⁹

ينظر: المفصل في صناعة الإعراب ص 360.¹⁴⁰

ينظر: شرح التسهيل (392 / 1)، وشرح ابن عقيل (332 / 1)، وأوضح المسالك (298 / 1).¹⁴¹

ينظر: شرح التسهيل (391 / 1)، وشرح المفصل (380 / 4)، وشرح ابن عقيل (330 / 1).¹⁴²

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (461 / 2).¹⁴³

ينظر: ينظر: شرح المفصل (345 / 4)، وشرح التسهيل (348 / 1)، وهمع الهوامع (428 / 1).¹⁴⁴

ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (495 / 1)، وأوضح المسالك (237 / 1)، وشرح الأشموني (230 / 1).¹⁴⁵

ينظر: ينظر: شرح التسهيل (349 / 1)، وأوضح المسالك (237 / 1 - 238)، وشرح ابن عقيل (274 / 1)، وهمع الهوامع (1 / 1).¹⁴⁶

(428).

ينظر: أوضح المسالك (240 / 1).¹⁴⁷

ينظر: شرح ابن عقيل (275 / 1)، وأوضح المسالك (240 / 1).¹⁴⁸

ينظر: شرح التسهيل (351 / 1)، وشرح المفصل (369 / 4)، وليس له نص في ذلك؛ ولذلك نسب إليه قوم خلافه؛ ولذلك قال في¹⁴⁹

الإنصاف (130 / 1): "وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه".

ينظر: شرح التسهيل (351 / 1).¹⁵⁰

ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (407 / 1).¹⁵¹

ينظر: شرح التسهيل (351 / 1).¹⁵²

ينظر: المفصل في صناعة الإعراب ص 356، والكشاف (381 / 2).¹⁵³

ينظر: الإنصاف (130 / 1).¹⁵⁴

مالك¹⁵⁸، ولم يأت في القرآن الكريم ما يفيد جواز تقدم خبر (ليس) عليها، وأما قوله - تعالى - : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: 8] فليس مما نحن فيه.

وقد أجاب أبو البركات عن استدلاله بقوله: "وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قوله - تعالى - : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأننا لا نسلم أن (يَوْمَ) متعلق بمصروف، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل ..، وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله - تعالى - : ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وتقديره: يلزمهم يوم يأتهم العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيُنْ أَخْرَجَنَّ عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لِيَقُولُوا مَا يَحْسِبُهُ﴾ [هود: 8]¹⁵⁹.

وإذا نفي الفعل بـ(ما) جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً، نحو (ما قائما كان زيد)¹⁶⁰، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

ويمتنع عند البصريين تقديم خبر المقرون بما النافية على (ما)؛ لأن لها عندهم صدر الكلام، وجوز الكوفيون التقديم؛ لأنهم لا يرون تصدراً، ووافقهم ابن كيسان في (ما كان) ونحوه، وخالفهم في (ما زال) ونحوه؛ لأن نفيها إيجاب، والخلاف فيها وفي أخواتها معروف¹⁶¹، وليس التقديم من أسلوب القرآن الكريم.

تقديم معمول الخبر عليه:

الأصل في معمول الخبر أن يتأخر على عامله، ولكن قد يتقدم عليه في باب كان وأخواتها دون باب أفعال المقاربة، يلي الفعل الناسخ اتفاقاً إذا كان شبه جملة، نحو (كان عندك - أو في دارك - زيد جالساً)، فإن لم يكن شبه جملة فللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب:

1 - المنع مطلقاً، وهو مذهب جمهور البصريين؛ فلا يجوز عندهم (كان طعامك آكلاً زيد).

2 - الجواز مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين؛ فيجوز عندهم أن تقول: (كان كتابك زيد قارئاً).

3 - التفصيل، وهو مذهب ابن السراج والفارسي وابن عصفور، فأجازوه إن تقدم الخبر معه، نحو (كان طعامك آكلاً زيد)، ومنعوه إن تقدم وحده، نحو (كان طعامك زيد آكلاً)¹⁶²، وليس في القرآن الكريم تقديمه، ما يعني أن التقديم مع الخبر أو من دونه ليس بشائع في كلام العرب.

المبحث الرابع: ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف

¹⁵⁵ ينظر: السابق (130 / 1).

¹⁵⁶ ينظر: الأصول في النحو (90 / 1).

¹⁵⁷ ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (408 / 1).

¹⁵⁸ ينظر: شرح التسهيل (351 / 1).

¹⁵⁹ الإنصاف (132 / 1).

¹⁶⁰ ينظر: أوضح المسالك (241 / 1).

¹⁶¹ ينظر: الإنصاف (126 / 1)، وشرح التسهيل (351 / 1)، والتبيين عن مذاهب النحويين (302 / 1 - 307)، وأوضح المسالك (242 / 1).

¹⁶² ينظر: المقتضب (98 / 4 - 99)، وشرح التسهيل (367 / 1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (499 / 1)، وشرح ابن عقيل (1 / 280).

الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب محصورة في ثلاثة أبواب، وهي: (ما) الحجازية وأخواتها، و(إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس، ونعتوها بالحروف المشبهة بالفعل وأعملوها عمله لأجل شبهها به من وجهين:

الأول: أنها تقتضي الاسم، كما أن الفعل يقتضي الاسم، وهذا واضح¹⁶³.

والآخر: أن الفعل يكون له مرفوع ومنصوب، وهذه الحروف لها مرفوع ومنصوب كذلك، فجعل مرفوعها مشبهاً بالفاعل، ومنصوبها مشبهاً بالمفعول¹⁶⁴.

وهذا بيان أحوال منصوباتها من حيث ما لم يرد في الأسلوب الكريم:

أولاً - (ما) الحجازية وأخواتها:

اختلف العرب في (ما) النافية للحال من حيث إعمالها عمل (ليس) على فريقين:

الأول: أهملها، فلم ير إعمالها؛ لأنها حرف غير مختص، وإنما الذي يعمل من الحروف - بحسب الاستقراء - ما كان منها مختصاً، فلو أعملت (ما) كان ذلك خروجاً عما استقر عليه؛ ألا ترى أن حرفي الاستفهام لم يعمل شيئاً لأنهما غير مختصين؛ إذ يدخلان على الاسم والفعل، وحرف الجر عمل في الاسم الجر؛ لأنه مختص بالأسماء، وحرف الجزم عمل في الفعل الجزم لأنه مختص بالأفعال، وذلك بشرط ألا يتنزل الحرف المختص منزلة الجزء مما اختص به¹⁶⁵، وهذا الفريق هم التميميون، ولغتهم هنا أقوى قياساً¹⁶⁶؛ لأجل أنها مستمرة على القاعدة المطردة، وليس من أسلوب القرآن الكريم استعمال هذه اللغة.

وأما ما جاء عن عاصم الكوفي من أنه قرأ قول الله - تعالى - : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: 2] برفع (أُمَّهَاتُهُمْ) فذلك ورد عنه من رواية المفضل¹⁶⁷ من طريق ضعيف، والمفضل نفسه قد ترك، قال ابن الجزري في ترجمته: "المفضل بن صدقة أبو حماد الكوفي، ذكره الأهوازي فيمن قرأ على عاصم، وذكر روايته عنه.

قال الحافظ أبو عبد الله: ولكن جاء ذلك بإسناد مظلم.

قال الأهوازي: قرأت بها على الغضائري، وقرأ على عبد الله ابن هاشم الزعفراني، وقرأ على هارون بن حاتم، وقرأ على عبدالعزيز بن محمد عنه.

قال الذهبي: هذا ولا شيء؛ بجهالة الرواة وضعفهم، ومفضل ابن صدقة متروك الحديث، قاله النسائي¹⁶⁸.

ولذلك قال أبو بكر بن السراج: "والقرآن جاء بالنصب"¹⁶⁹.

الآخر: أعملها؛ لأنه رآها أشبهت (ليس) في معناها، فكلاهما لنفي الحال، وهذا الفريق هم الحجازيون، وعلى لغتهم نزل القرآن الكريم.

والحجازيون حينما أعملوا (ما) عمل (ليس) راعوا جملة من الشروط، وهي:

ينظر: الإنصاف (1/ 145).¹⁶³

ينظر: الأصول في النحو (1/ 229).¹⁶⁴

ينظر: الجني الداني ص 26.¹⁶⁵

ينظر: الخصائص (1/ 126)، و(2/ 12).¹⁶⁶

ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (4/ 1631).¹⁶⁷

غاية النهاية في طبقات القراء (2/ 306).¹⁶⁸

الأصول في النحو (1/ 95).¹⁶⁹

- 1 - ألا يزداد بعدها (إن)، فإن زیدت بطل عملها، نحو: (ما إن زيد قائم)¹⁷⁰، وقد ذهب الكوفيون¹⁷¹ إلى جواز إعمالها مع زيادة (إن) بعدها، كما في قول الشاعر¹⁷²:
بني غداة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً، ولكن أنتم الخزف
وليس من أسلوب القرآن الكريم زيادة (إن) بعدها، سواء عملت أو لم تعمل.
- 2 - ألا ينتقض النفي بـ(إلا)، مثل: (ما زيد إلا كريم)¹⁷³، وقد أجاز يونس بن حبيب¹⁷⁴ إعمالها احتجاجاً بالسماع، وذلك كما في قول الشاعر¹⁷⁵:
وما الدهر إلا منجّوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا مُعذّباً
وليس من أسلوب القرآن الكريم إعمالها إذا انتقض معناها.
- 3 - ألا يتقدم خبرها الذي ليس شبه جملة على اسمها، فإن تقدم وجب إعمالها¹⁷⁶، وذهب أبو علي الفارسي¹⁷⁷ إلى جواز الإعمال، كما في قول الفرزدق¹⁷⁸:
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر
وليس في القرآن الكريم تقدّم خبرها على اسمها.
- 4 - ألا يتقدّم معمول الخبر على الاسم، وكان المعمول ليس شبه جملة، فإن تقدّم بطل عملها¹⁷⁹، مثل: (ما شراً أنا قائل)، وليس في القرآن إعمالها مع تقدم معمول الخبر على الاسم، سواء كان مفرداً أم شبه جملة.
- 5 - ألا تتكرر (ما)، فإن تكررت بطل عملها¹⁸⁰، مثل: (ما ما زيد قائم)، إلا إذا أريد بالمكررة التوكيد فيجوز إعمالها حينئذ عند جماعة من الكوفيين¹⁸¹، مثل: (ما ما زيد قائماً)، كما في قول الشاعر¹⁸²:
لا يُنسبك الأسى تأسيّاً فما ما من جمامٍ أحدٌ مُستعصماً
وليس من أسلوب القرآن الكريم تكرارها، سواء عملت أم لم تعمل.
- 6 - ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها¹⁸³، مثل: (ما زيد شيء إلا شيء لا يُعبأ به)، وأجاز ابن عقيل إعمالها والحالة هذه، وجعل كلام سيبويه في المسألة محتمل للجواز وعدمه، ورجح الأول¹⁸⁴، وليس من أسلوب القرآن الكريم الإبدال من خبرها.

ينظر: الكتاب (3/ 153)، والمقتضب (1/ 51)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 265)، وشرح أبيات الكتاب (2/ 113)،¹⁷⁰ وشرح المفصل (5/ 39، 65).

ينظر: الجني الداني ص 327، وجمع الهوامع (1/ 450).¹⁷¹
الشاعر مجهول، ينظر: خزنة الأدب (4/ 120).¹⁷²

ينظر: الكتاب (1/ 59)، والمقتضب (4/ 189 - 190)، والأصول في النحو (1/ 92).¹⁷³
ينظر: شرح التسهيل (1/ 373)، وجمع الهوامع (1/ 448).¹⁷⁴

الشاعر مجهول، ينظر: شرح التسهيل (1/ 374)، وأوضح المسالك (1/ 268)، والجني الداني ص 325.¹⁷⁵
ينظر: الكتاب (1/ 60)، والمقتضب (4/ 191)، وشرح أبيات الكتاب (1/ 112)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 176).¹⁷⁶

التعليقة على كتاب سيبويه (1/ 99)، وشرح التسهيل (1/ 373).¹⁷⁷
ديوانه (1/ 316).¹⁷⁸

ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 305).¹⁷⁹

ينظر: السابق (1/ 306)، وجمع الهوامع (1/ 450).¹⁸⁰

ينظر: شرح التسهيل (1/ 371)، وجني الداني ص 328.¹⁸¹
الشاعر مجهول، ينظر: خزنة الأدب (4/ 120).¹⁸²

ينظر: الكتاب (2/ 316)، والمقتضب (4/ 421)، والتعليقة (2/ 50)، شرح المفصل (2/ 74).¹⁸³
ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 307).¹⁸⁴

• دخول الباء على الخبر المنفي :

لا خلاف في دخول الباء على خبر ليس، و(ما) الحجازية، وكان المنفية، وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر (لا)، كقول سواد بن قارب الأسدي¹⁸⁵:
فكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعَةٍ بِمُعْنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربٍ
ومثال زيادتها بعد (كان) المنفية قول الشنفرى الأزدي¹⁸⁶:
وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ
وليس من أسلوب القرآن الكريم دخول الباء على خبر (لا) وخبر (كان) المنفية.

وأما (لا) فهي ك(ما) من حيث الإعمال والإهمال، فالحجازيون أعملوها، والتميميون أهملوها، فالحجازيون يقولون: (لا طفلٌ مكروهاً)، والتميميون يقولون: (لا طفلٌ مكروه)¹⁸⁷، وهي على اللغتين من أسلوب القرآن الكريم.

وأما (لات) فهي (لا) السابقة زيدت عليها تاء التأنيث، لكنها اختصت عن (لا) في أن خبرها إذا ذكر لا يذكر اسمها، وإذا ذكر اسمها لم يذكر خبرها¹⁸⁸، وهي لم ترد في القرآن الكريم إلا مرة واحدة بذكر الخبر وحذف الاسم: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]، أي: إن ذكر اسمها ليس من أسلوب القرآن المجيد، وأما قراءة بعضهم ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ برفع حين¹⁸⁹؛ فهي ليست في العشرة، وعلى هذا فهي شاذة.

وأما (إن) النافية فقد اختلف النحاة فيها على فريقين: فذهب أكثر البصريين ومعهم الفراء إلى أنها لا تعمل عمل (ليس)؛ فهي مهمة، وذهب أكثر الكوفيين إلى أنها تعمل عمل (ليس)، ووافقهم من البصريين المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني¹⁹⁰، وإعمالها ليس من أسلوب القرآن الكريم، وأما قراءة قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: 194] بنصب العباد، وهي قراءة تنسب إلى سعيد بن جبير¹⁹¹، فهي قراءة شاذة.

ثانياً - (إن) وأخواتها:

اختلف النحاة في عدد أخوات (إن) على مذاهب ثلاثة، فمنهم من يقول خمسة، فيجعل (أن) فرعاً عن (إن)، ومنهم من يجعلها ستة، فيجعل (أن) حرفاً قائماً بنفسه، ومنهم من يجعلها سبعة بزيادة (عسى) بشرط مجيء اسمها ضمير نصب¹⁹²، وليس من أسلوب القرآن مجيء (عسى) عاملة عمل (إن).

وإنما تعمل (إن) وأخواتها النصب في الاسم بشرط ألا تتصل بها (ما) الكافة، مثل: (إن) زيداً لكريم، فإن اتصلت بها أهملت، نحو: (إنما زيد كريم)، ونذر إعمالها¹⁹³، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم.

لم أقف على ديوانه، وبيته من شواهد شرح الكافية الشافعية (1/ 114)، وشرح ابن عقيل (1/ 310).¹⁸⁵

ينظر: أعجب العجب في شرح لامية العرب ص12.¹⁸⁶

ينظر: شرح المفصل (1/ 269)، وشرح التسهيل (1/ 377).¹⁸⁷

ينظر: الكتاب (1/ 57)، والأصول في النحو (1/ 95).¹⁸⁸

ينظر: الكتاب (1/ 58).¹⁸⁹

ينظر: شرح التسهيل (1/ 375)، وجمع الهوامع (1/ 453).¹⁹⁰

مختصر في شواذ القرآن ص53.¹⁹¹

شرح التسهيل (2/ 5)، ومغني اللبيب ص270.¹⁹²

ينظر: أوضح المسالك (1/ 341).¹⁹³

وقد جاء الإعمال مع الاتصال بـ(ما) الكافة في (ليت) خاصة¹⁹⁴، وليس دخولها عليها من أسلوب القرآن الكريم، كما ليس من أسلوبه دخولها على (لكن) و(لعل).

وتعمل هذه الحروف المنتهية بنون إذا خففت وتهمل¹⁹⁵، وبذا ورد الأسلوب الكريم، إلا (لكن) فليس من أسلوب القرآن الكريم إعمالها مخففة.

ثانياً - (لا) النافية للجنس:

تأتي (لا) النافية للجنس مفردة ومكررة، وهي إذا كررت كان في اسمها سبعة أوجه:

الأول: فتحهما.

الثاني: رفعهما.

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني، وليس هذا الوجه من الأسلوب الكريم.

الرابع: عكس الثالث.

الخامس: فتح الأول ونصب الثاني، وليس هذا من أسلوب القرآن الكريم.

السادس: عكس الخامس، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم.

السابع: نصبهما، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم، وأما قراءة ﴿فلا رفثاً ولا فسوقاً ولا جدالاً﴾ [البقرة: 197]، فهي قراءة شاذة؛ لأنها لأبي رجاء العطاردي¹⁹⁶.

وإذا وصف اسمها النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه على أنه ركب معها قبل مجيء (لا) مثل (خمسة عشر)، ونصبه مراعاة لمحل النكرة، ورفعها مراعاة لمحلها مع (لا)، نحو: لا رجل ظريف فيها، وليس وصف اسمها من أسلوب القرآن الكريم.

المبحث الخامس

ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع

والمراد به المستثنى؛ لأنه الاسم المخرج من حكم ما قبل أداة الاستثناء، وحكمه بحسب نوع الاستثناء: وجوب نصبه في الاستثناء التام الموجب، وجوازه مع جواز الإتيان في الاستثناء التام المنفي متصلاً كان أم منقطعاً، ولكن في المنقطع لا يكون ذلك إلا بشرط إمكان تسلط الفعل قبل (إلا) على المستثنى، فإن لم يمكن وجب نصبه، والحكم الثالث إعرابه حسب موقعه في الجملة في الاستثناء الناقص المنفي.

ورتبة المستثنى التأخر عن الأداة والمستثنى منه، ويجوز تقدمه عليه بعد الأداة، مثل: (ما قام إلا زيدا أحد)، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم، وأما تجويز ابن عادل الحنبلي له تبعاً للسمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذَ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 14] فمردود، فهو بعد أن نقل كلام أبي البقاء في منع أن يكون استثناء قال: "والذي يظهر أن المانع تقدمه على المستثنى منه في المعنى، وهو (ولياً)، وأما المعنى فلا يأبى الاستثناء؛ لأن الاستفهام لا يراد به حقيقته، بل يراد به الإنكار، فكأنه قيل: لا أتخذ ولياً غير الله، ولو قيل كذا

ينظر: السابق (340 / 1).¹⁹⁴

ينظر: السابق (366 - 352 / 1).¹⁹⁵

ينظر: البحر المحيط (281 / 2).¹⁹⁶

لكان صحيحا، فظهر أن المانع عنده إنما هو التقديم على المستثنى منه، لكن ذلك جائز، وإن كان قليلا¹⁹⁷.

ذلك لأن القلة نقيض الفصاحة، كما سبق أن ذكرنا في المقدمة، فكيف يحمل أسلوب القرآن على ما كان كذلك، والصحيح أن يكون إعراب (غير) مفعول به أول، و(وليا) مفعول به ثان، والتقدير: اتخذ غير الله فاطر السموات والأرض وليا، وهو إعراب أبي حيان¹⁹⁸. وربما تكرر المستثنى بتكرار (إلا)، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم، وإنما من أسلوبه تكراره من دونها، أي: بالعطف.

وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان: أحدهما: الجر على أنهما حرفا جر، والثاني: النصب على أنهما فعلاان جامدان لوقوعهما موقع إلا وفاعلها ضمير مستتر، وتدخل عليهما "ما" المصدرية فيتعين النصب؛ لتعين الفعلية حينئذ، وليس من أسلوب القرآن الكريم استعمال (خلا) و(عدا).

والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير، وسمع غيره النصب¹⁹⁹، وليس من أسلوب القرآن الكريم استعمال (حاشا) جارة أو ناصبة، وأما قراءة أبي وعبد الله «حاشى الله» بالإضافة²⁰⁰ فهي قراءة شاذة.

المبحث السادس

التمييز الملفوظ

التمييز الملفوظ هو اسم نكرة منصوب بمعنى من مبين لإبهام اسم، ورتبته التأخر عن عامله، وليس في هذا المبحث ما ليس من أسلوب القرآن الكريم.

الخاتمة

وفي ختام البحث لا يسعني إلا أن أقوم بتسجيل ما وصل إليه من نتائج التي يمكن إجمالها بالقول: ليس من أسلوب القرآن الكريم في باب منصوبات الأسماء ما يأتي:

أولا في مبحث المفاعيل:

- 1 - حذف عامل المفعول المطلق المؤكد.
- 2 - ومجيء المفعول به مرفوعا، أو تقديمه على الفاعل عند حصره، أو اشتماله على ضمير يرجع على الفاعل، أو تقديم المفعول الثاني على الأول الذي هو الفاعل في المعنى، أو كان كلاهما يصح أن يكون فاعلا، وليس من أسلوب القرآن الكريم إلغاء فعل باب ظن، أو استعمال ما ينصب ثلاثة مفاعيل.
- 3 - مجيء المفعول له اسما أو مصدرا غير قلبي أو غير متحد مع العامل في الفاعل والوقت، أو جر المفعول له المستوفي للشروط.
- 4 - مجيء ظرف المكان مصاغا من المصدر، أو مجيء المصدر نائبا عن ظرف المكان.

اللباب في علوم الكتاب (53/8)، وهذا النص بحروفه للسمين (4/554).¹⁹⁷

ينظر: البحر المحيط (4/452).¹⁹⁸

ينظر: أوضح المسالك (2/247).¹⁹⁹

ينظر: البحر المحيط (6/269).²⁰⁰

5 - مجيء المفعول معه مرفوعا عند رجحان النصب فضلا عن وجوبه.

ثانيا في مبحث ما شُبِّهَ بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي:

1 - استعمال الحال دالة على المفاعلة أو معرفة، واستعمالها غير نَفَس صاحبها في المعنى، ومجيء صاحبها نكرة مخصوصا بمعمول أو استفهام أو نكرة دون مسوغ، وتقديمها على صاحبها المجرور بحرف، ومجيئها جملة إنشائية أو مصدرية بدليل استقبال أو مشتملة على رابط.

2 - استعمال مميز الجملة معرفة وتقديمه على عامله .

ثالثا في مبحث ما العامل فيه ليس بفعل في الحقيقة:

1 - مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة أو مجيئه وخبرها نكرتين، أو توسط الخبر مع غير كان وليس، أو تقدم معمول الخبر على الاسم، أو تقدم خبر غير كان على الفعل.

2 - مجيء خبر أفعال المقاربة مفردا، أو جملة اسمية، ومجيئه فعلا ماضيا، وليس من أسلوب القرآن الكريم استعمال (حرى) أو (اخلوق) و(كرب)، و مجرد خبر (عسى) من (أن) أو اقتراحها بخبر (طفق) أو (كاد)، أو توسط خبر غير (كاد).

رابعا في مبحث ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف:

1 - مجيء ما التيمية أو مجيء الحجازية عاملة مع فقدها شرطا في العمل، و دخول الباء على خبر (لا) وخبر (كان) المنفية وذكر اسم لات ومجيء إن عاملة عمل ليس.

2 - عمل عسى عمل إن، وعمل إن وليت مع اقترانهما بما الكافة، وعمل لكن مخففة.

3 - وصف اسم لا، وفتح الأول ورفع الثاني في اسمها المكرر من دون تكرارها، أو فتح الأول ونصب الثاني وعكسه، أو نصبهما.

خامسا في مبحث ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع: تقدم المستثنى على المستثنى منه بعد الأداة، وتكرر المستثنى بتكرار (إلا)، واستعمال خلا وحاش وعدا أدوات استثناء

سادسا في مبحث تمييز الملفوظ: ليس في هذا المبحث ما ليس من أسلوب القرآن الكريم.

ثبت بالمصادر والمراجع

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة مجهول، والتاريخ مجهول.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ.

- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، الطبعة: مجهولة، 1426 هـ - 2006م.

- **الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424 هـ - 2003م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد عبد الله بن يوسف، المعروف بابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.
- **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة مجهولة، 1420 هـ.
- **البرهان في علوم القرآن**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة مجهولة الأولى، 1376 هـ - 1957م.
- **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، لأبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، المحقق: محمد مظهر بقاء، الناشر: دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المرتضى الزبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: علي محمد الجاوي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بابن مالك الطائي الجبائي، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة مجهولة، سنة النشر: 1387 هـ - 1967م.
- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000م.
- **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المحقق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428 هـ - 2008م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المالكي، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992م.



- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة مجهولة، التاريخ مجهول.
- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، المحقق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، التاريخ مجهول.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.
- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، المعروف بابن مجاهد البغدادي، المحقق: الدكتور شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثانية، 1400 هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
- شرح تسهيل الفوائد، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، المحقق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
- شرح ابن عقيل، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، الشهير بابن عقيل، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث، القاهرة - مصر، الطبعة: العشرون، 1400 هـ - 1980 م.
- شرح الكافية، لمحمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي، المحقق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، الطبعة: الثانية، 1996 م.
- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1402 هـ - 1982 م.
- شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، المحقق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
- الكافية في علم النحو، لجمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 2010 م.



- **الكتاب،** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة، 1408هـ - 1988م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1407هـ.
- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،** لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي، المحقق: عدنان درويش ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: مجهولة، والتاريخ: مجهول.
- **لسان العرب،** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.
- **اللمع في العربية،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المحقق: لجنة إحياء التراث برئاسة وتصدير: محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة: 1420هـ - 1999م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،** لأبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ.
- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل،** لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1401.
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز،** لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، المحقق: طيار ألتي قولاج، الناشر: دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة: مجهولة، 1395هـ - 1975م.
- **مشكل إعراب القرآن،** لأبي محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القرطبي، المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1405.
- **معاني القرآن،** لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، التاريخ: مجهول.
- **معجم مقالات العلوم في الحدود والرسوم،** لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المحقق الدكتور محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، الشهير بابن هشام، المحقق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: السادسة، 1985م.



- **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، المحقق: الدكتور علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1993م.
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتير، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن - ألمانيا، الطبعة: الثالثة، 1400 هـ - 1980م.
- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- **الموسوعة القرآنية المتخصصة**، لمجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة - مصر، الطبعة مجهولة، عام النشر: 1423 هـ - 2002م.
- **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد ابن محمد بن يوسف بن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.